ساعات العمل بثماني ساعات يوميا بحجة عدم اضعاف القطاع الاقتصادي العربي امام القطاع اليهودي.

ورغم انجازات المؤتمر المتواضعة، وقراراته التي اتخذت طابعا سياسيا مائعا، وطبقيا يحرص على كسب ود ارباب العمل، الا ان مجرد انعقاده كان «حدثا تاريخيا بارزا في مسيرة الحركة العمالية العربية في فلسطين» على حد تعبير الباحث. ولكن الامور لم تتطور على النحو الذي كان متوقعا رغم المحاولات المتعددة لتنظيم النقابات العمالية في المدن والقرى الفلسطينية، وبقيت الحركة العمالية العربية ضعيفة الانتشار موسمية النشاط خاضعة للانماط التقليدية السائدة في علاقات العمل. ويتحدث د. الشريف عن اسباب ذلك فيقول «ففي ظروف انغلاق ابواب الاقتصاد اليهودي بشكل تام في وجه العمال العرب، على اثر نجاح الصهيونية في سياستها الرامية الى «تهويد العمل»، وفي ظروف عجز الاقتصاد العربي، بسبب تطوره البطيء في ظل المنافسة الشديدة مع الاقتصاد الصهيوني المتطور، عن توفير اماكن للعمل وردم الهوة القائمة بين التزايد المستمر في عدد سكان المدن وفي القدرة على استيعاب قوة العمل الجديدة، في ظل هذه الظروف اتجه الفلاحون العرب النازحون الى المدن للعمل في المنشآت التي تديرها حكومة الانتداب وفي قطاع البناء وفي بعض شركات النفط، وكان لهذا الواقع انعكاساته المباشرة على التنظيم النقابي العمالي نظرا لغلبة العمل الموسمي وغير الثابت في قطاع البناء وانشاء الطرق، واعتماد اسلوب تشغيل العمال (القادمين من الريف في معظمهم) من خلال وسطاء في القرية كالمخاتير والوجهاء، الامر الذي جعل التنظيم العمالي محصورا ضمن اطار القرية او المدينة بدل ان يتطور ليرتكز على الاطار المهني. ويذكر في هذا المجال ما قام به فخري النشاشيبي، الموظف في بلدية القدس واحد اقرباء راغب النشاشيبي زعيم المعارضة ضد آل الحسيني، من جهد في اوساط العمال العرب في مدينتي القدس ويافا لاقامة «جمعية العمال العرب» فيهما استنادا الى مكانة آل النشاشيبي التقليدية في القدس خاصة وبسبب غياب اي تنظيم نقابي منافس، وسعيا وراء اقامة تكتل شعبي لمواجهة آل الحسيني ومؤيديهم. وفي هذا ما يكفي للدلالة على الدور التقليدي العشائري الذي لعبته البورجوازية العربية الفلسطينية خلال تلك الفترة.